العلمانية فى المجتمع الإسلامى

obeikandl.com

obeikandl.com

العلمانية فى المجتمع الإسلامى

أثبتت الأحداث التاريخية أن مرحلة التطور من أخطر المراحل التى تمر بها المجتمعات البشرية ، لأنها مرحلة الصراع الحاد بين التيارات الفكرية المختلفة فى منابعها ومصادرها ، والمتنافرة فى مضمونها وأشكالها ، والمتباعدة فى أهدافها وغاياتها ، ذلك أن نظام الكون قائم على مبدأ الحركة والنمو ، وأساس ديناميكية الحياة محصر فى التغير ، فإن غاب ذلك عن أذهان الناس توقف نبض الوجود ، وسكنت حركة الحياة إلى الأبد . لكن تعود الناس على المألوف ، وخوفهم من المستقبل ، دفعهم إلى الاعتقاد بأن كل جديد يحمل فى طياته خطراً داهماً ينقض الأسس التى استقرت عليها حياتهم ، ويزعزع الاستقرار الذى ألفوه وتعودوا عليه ، حتى وإن كان سبباً فيما هم فيه من انحطاط وتخلف ، فهم يرضون بما وجدوا عليه آباءهم ، وشبوا وترعرعوا فى ظله ، وإن كان فى بعض جوانبه ما يعوق مسيرة تقدمهم ، وبعجزهم عن الوصول إلى ما يزيل عنهم أثقالهم ، ويخفف عنهم آلامهم . ومن هنا يبدأ الصراع بين : من ينادى بالتخلص من آثار الماضى ، ويدعو إلى فتح الذراعين لكل ما هو جديد ، وقبول كل مستحدث، لأن ذلك — فى رأيه — يدفع عجلة الحياة إلى التقدم ، ويساعد على التخلص من آثار الماضى حيث التخلف والانحطاط فى جميع مجالات الحياة .

ومن يرفض التجديد ويصر على التمسك بالقديم مهما كانت قيمته وأثره فى الحياة ، فهم يرون أن الجديد لا وزن له ، فلا يجوز قبوله ، ولا جذور له تثبت وجوده فى المجتمع ، وتحمل الإنسان على التعامل معه ، فهو " بدعة " تضل من يتبعها فتقوده إلى واد سحيق ، يفقد فيه هويته ، وتذوب ملامحه فى خضم الصور والأشكال الجديدة فتتلاشى ذاته ، ويتفكك كيانه بصيرورته تابعاً من توابع هذا الوافد الجديد .

وبين هؤلاء وأولئك فريق لا يتحمس للجديد ، بل تضطره ظروف الحياة إلى التعامل معه ، ولا يتنكر للقديم ، ولكنه يغمض الطرف عنه تحت ضغط الظروف المعيشية ، ويبتعد عنه أمام معطيات العصر ومتطلبات الحياة ، ولذلك تراه مضطرب الفكر ، مشوش الفؤاد ، تتنازعه

الاتجاهات المتعددة ، وتتقاذفه التيارات الفكرية من كل صوب وحدب، يسمع لمن يتمسكون بالقديم فيميل كلية إليه ، وتستأنس عواطفه بما يرددونه من حجج وبراهين ، لأن جذور القديم تمتد فى أعماقه ، وتتشعب فى أحاسيسه وعواطفه . ويصغى إلى الذين ينادونا بالتجديد فلا ينكر لهم صوتاً ، ولا يرفض لهم حجة أو دليلاً ، لأن واقع الحياة يؤيدهم ، والرغبة فى التقدم والرقى تصدقهم ، والأمل فى التخلص من سيطرة من ملكوا زمام تكنولوجيا العصر تساندهم ، وتحمل المترددين إلى الانحياز لصفوفهم .

فإذا كان موقف المجددين والمحافظين واضحاً ، فإن موقف سواد الأمة يظل متأرجحاً ، فهو يتذبذب بين هؤلاء وأولئك ، وأحياناً يميل كل الميل إلى جانب المجددين ، وذلك عندما تتغلب المصلحة الدنيوية ، ويتضح أثر الحضارة وبريقها فى العيون والأسماع ، وأحياناً أخرى يتعصب للقديم ، إذا تغلبت المشاعر ، واتقدت العواطف ، وتأججت الأحاسيس .

هذه هى صورة المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، إذ عندما اتصلت اتصالاً مباشراً بالحضارة الغربية ، تفتحت أعين المسلمين على أنماط من الحياة ، ونماذج من السلوك ، لم يعرفوها من قبل ، وليست لهم دراية بكنهها وأبعادها ، اللهم إلا ما وقر فى أذهانهم بأن ما عليه تلك الأمم من تقدم ورقى فى مجال الإنتاج بجميع فروعه ، راجع إلى اختيارهم لهذه الأساليب فى تنظيم شئون الحياة ، وتوجيه سلوك الأفراد فى المجتمع ، فاندفع فريق من المسلمين ينادى بالتخلص من كل آثار الماضى ، واتخاذ نماذج الحياة الغربية أساساً لنا فى تنظيم حياتنا ، وتشكيل سلوكنا حتى نستطيع اللحاق بهم فى مسيرة التقدم والرقى . ومن بين ما اشتملت عليه هذه الدعوة : المناداة بأن نقتفى أثرهم فى كل المجالات ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، ويستلزم هذا أن نحرر هذه المجالات من سيطرة الدين ، بحجة أن الإسلام لم يعد مناسباً للحياة فى العصر الحديث , ولذا ينبغى أن ينحصر فى مجال العبادات فقط ، أى لابد أن يكون هناك فصل بين الدين والدولة ، وهو ما يطلقون عليه اسم : (العلمانية) ، فالدولة العلمانية هى التى لا يكون للدين فيها سلطان على أمور الحياة ، بل ينحصر فى دور العبادة ، تاركاً شئون الحياة ، يسيرها الناس بالطريقة التى يرونها صالحة لهم .

كان من الطبيعى أن يعارضهم فريق آخر ، يرى أن الإسلام دين ودنيا ، مسجد ومؤسسات للحياة فى جميع مجالاتها ، مستدلين على ذلك بما روته كتب التاريخ من نماذج أثبتت أن الإسلام قاد أمة مترامية الأطراف ، ومتعددة الأجناس والأعراق بصورة يعجز أى نظام عن بلوغ مثلها فى تحقيق : الحرية ، والعدل ، والكفالة الاجتماعية ، وفى تهيئة الظروف التى تساعد على التقدم والابتكار والاختراع . فإذا أردنا الإسراع فى ركب الحضارة فالإسلام يحقق لنا تفوقاً على جميع الأمم فى هذا المجال ، لو طبقناه كما ينبغى ، وكما أراد الله لنا فى ظله .

لم يصل كثير من المتحدثين باسم الإسلام فى هذا العصر إلى درجة من الثقافة والمعرفة تمكنهم من فهم واقع المجتمعات الإنسانية المعاصرة ، أو التفريق بين ما يتحتم الأخذ به فى الظروف الراهنة ، وما ينبغى رفضه ، فلا يجوز السماح بوجوده فى المجتمعات الإسلامية ، بأى حال من الأحوال ، مما دفعهم إلى رفض كل ما يتعلق بالحضارة الحديثة ، حتى ولو لم يكن له تأثير سلبى على الجانب الدينى :

- أنكروا التعامل مع كل مظهر حضارى ، حتى وإن لم ينكره الدين أو يحرمه ،
- وضعوا قيوداً على سلوك الناس اعتماداً على رأى فقيه ، وليس استناداً إلى نص صريح ،
- اتسمت فتاواهم بالتضييق وتقييد حرية الناس ، على الرغم من النصوص الصريحة التى تبين أن الله لم يجعل على الناس حرجاً فى الدين ، بل هو تهذيب وتقويم فى إطار السهولة واليسر .

كان هذا الموقف من بعض رجال الدين سبباً فى تمسك الداعين إلى علمانية الدولة بموقفهم ؛ إذ أعطاهم الدليل على أن الدين لا يصلح للحياة المعاصرة التى اتسمت بسرعة المتغيرات ، وكثرة المستحدثات فى جميع المجالات ، فلا يمكن التوفيق بين التمسك بصيغ قديمة تعوق حركة التقدم ، أو تقف حائلاً بين المجتمع وبين الانطلاق فى طريق الرقى والحضارة . ومما دعم به هؤلاء موقفهم ، ما اشتهر بين المتطرفين من مواقف ، يعتبرها صفوة الأمة من المثقفين غير مقبولة على الإطلاق فى المجتمع المعاصر ، وخاصة فيما يتعلق بمجال السياسة والحكم . ومن أشهر هذه المواقف ما يراه بعض رجال الدين من أن الشورى التى نص القرآن الكريم على أنها

من الصفات اللازمة للمجتمع الإسلامي غير مُلزِمة للحَاكم ؛ إذ يعتبر العلمانيون هذا الموقف منافياً للديمقراطية التى تعارفت المجتمعات فى العصر الحديث على أنها الأسلوب الأمثل فى إدارة شئون الحكم ، فإذا جاء من يجردها من مضمونها الأساسى ، ويبطل مفعولها الأصلى ، فإن من الطبيعى أن يجد معارضة قوية ، حتى ولو تدثر بثياب الإسلام ، فما بالك برأى ليس له وزن فى مجال الفقه الإسلامى ، حتى وإن تمسك به من يصف نفسه بأنه فقيه . لكن العلمانيين تلقفوا هذا الرأى ، ورفعوه سلاحاً يخيفون به من يفكر فى الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فى مجال الحكم ، إذ ارتفعت أصواتهم بأن هذا معناه ديكتاتورية دينية ، مادام الحاكم ليس مُلْزَماً برأى الذين يستشيرهم .

ومن بين ما يعارض به العلمانيون سيادة الدين فى مجالات الحياة ، تخوفهم من عدم وجود معارضة — أو مجال لنقد أولى الأمر — فى ظل الحكم الدينى ، إذ يتستر الحاكم وراء قدسية الدين التى لا يجوز لأحد أن يعارضها ، وبذلك يموت الرأى الآخر ، وينفرد مَنْ بيده السلطة بالحكم بلا منازع ، فليس هناك مَنْ يجرؤ على نقده خوفاً من أن يتهم بالخروج عن الدين . ولا يوجد مَنْ يعترض على قراره ، وإلا كان متمرداً على تعاليم الدين .

ومن الغريب أن بعض الذين يرفعون هذه الأسلحة فى وجه المنادين بالحكم الإسلامى لا صلة لهم بحرية الرأى فى مجال الحكم ، وبينهم وبين مبدأ إفساح المجال للمعارضة عداوة سجلها التاريخ فى صفحاتهم ، وليس فى مبادئهم أو برامجهم السياسية ما يشير إلى أنهم دعاة ديمقراطية ، أو أنهم يؤيدون وجود معارضة فى المجتمع ، أو يسمحون بممارسة النقد للأجهزة الحاكمة ؛ فجذورهم ديكتاتورية ، وقد مارسها بعضهم فى فترة من فترات التاريخ ، وما زال أئمتهم وأساتذتهم يمارسونها على نطاق واسع ، **فكيف يتخذون ما يسمونه "ديكتاتورية رجال الدين" سلاحاً يخيفون به عامة الناس ، وجماهير الشعب فى المجتمع الإسلامى ؟**

إن معارضة العلمانيين للحكم الإسلامى بحجة أنه يعوق حركة التقدم والرقى فى المجتمع ، غير مبررة ؛ فتعاليم الإسلام تنقسم إلى قسمين .

القسم الأول : يتعلق بالعبادات ، وهى مفصلة ومحددة ، فلا يجوز لأحد تغييرها ، أو تحويرها ، فعلى المسلم أن ينفذها كما وردت بدون زيادة أو نقصان فى الأصول المتفق عليها فيها .

أما القسم الآخر :-وهو ماعدا العبادات — أى ما يتعلق بشئون الحياة — فقد أباح الإسلام للمسلمين أن يجتهدوا فيها ، وإن اقتضى الأمر تطويرها ، فلهم ذلك ماداموا ملتزمين بالإطار العام . ومما يوضح هذا الاتجاه ما قرره الإسلام فى مجال الحكم ، فقد اشترط أن يكون الأمر شورى ، أى لابد من إفساح المجال لكل امرئ أن يبدى رأيه ، وما عدا ذلك من شكل أو هيئة الحكم فمتروك أمره للناس ، فلهم أن يختاروا ما يناسبهم ، ولهم أيضاً أن يغيروا ما طبقوه إن رأوا فيه نقصاً ، بشرط أن يكون النظام الذى يقرونه — أياً كان نوعه وشكله — قائماً على أساس الشورى ، ومشتملاً على مبدأ إتاحة الفرصة لكل فرد أن يبدى رأيه .

هذا هو المنهج الإسلامى الذى يبيح الانفتاح على كل الأفكار والتجارب السياسية والاقتصادية فى العالم ، ويسمح بالأخذ منها بما يمكن الدولة الإسلامية من الانطلاق والتقدم ، والأخذ بكل عناصر الرقى العلمى والسياسى والاقتصادى . فإذا نودى بتطبيق الشريعة الإسلامية ، فينبغى أن يفهم كل ذى عقل راجح ، أن مبدأ الشورى أساسها ، ففى ظله يمكن أن تطبق الديمقراطية بمعناها "الليبرالى" ، أى بتعدد الأحزاب ، وقيام المؤسسات الدستورية ، إن كان فى ذلك مصلحة للمجتمع ، إذ أن من بين القواعد العامة فى الفقه الإسلامى : " **حيثما توجد المصلحة فثم شرع الله** " ، فلو تعددت آراء الفقهاء فى مسألة ما ، فلا يُقَرّ منها ويصبح قانوناً يلتزم به الجميع إلا ما يحقق مصلحة الناس ، بناءً على ما ترتضيه الأغلبية طبقاً لمبدأ الشورى ، وبهذا ينتفى ما يلوح به العلمانيون من الحيرة أمام كثرة آراء الفقهاء حول المسألة الواحدة ، ويتلاشى خوفهم من فرض المتشددين آراءهم بالقوة . فمبدأ الشورى الذى قرره الإسلام يتنافى مع فرض الرأى بالقوة ، ويتيح الفرصة للآراء التى تحقق مصلحة الناس للتغلب على الآراء الأخرى ..... حتى وإن كان أصحابها يتدثرون بثياب الإسلام ، ويضعون على رءوسهم قلنسوته أو شارته .

أما مايتعلل به العلمانيون من أن فترة ازدهار الحكم الإسلامى – حيث سادت العدالة كل جنبات الدولة ، وتمتع الناس بحرية الرأى ، وطُبِّق مبدأ المساواة بينهم ، فاختفت العصبية القبلية ، والطائفية العرقية – كانت قصيرة ؛ إذ لم تتعد عصر الخلفاء الراشدين – باستثناء النصف الثانى من حكم الخليفة الثالث – وعصر عمر بن عبد العزيز ، الذى لم يتجاوز ثلاث سنوات ، ثم ظهرت العصبية ، فقضت على حرية الرأى فى اختيار الحاكم ، ومحت كل – أو على الأقل معظم – ما ينادى به الإسلام فى مجال الحكم والسياسة ، فلا نريد أن ندخل معهم فى مناقشات بيزنطية حول معالم الحكم الإسلامى فى عصور ما بعد الخلفاء الراشدين ، لأن ذلك سيقودنا إلى متاهات لا آخر لها ، ويكفى فى هذا المقام القول : بأننا إذا سلمنا جميعاً بأن الإسلام قد أرسى قواعد دولة "ديمقراطية" ، وأمكن تطبيقها فى ذلك العصر ، حيث كان تحقيق الديمقراطية حلماً بعيد المنال ، بل إنه كان من المستحيل تحقيق ذلك فى وسط عالم تسيطر عليه الديكتاتورية بجميع ألوانها ، سواء كانت عرقية ، أو طائفية ، أو دينية ، فإن ذلك دليل على سهولة التطبيق فى عصرنا ، الذى تغلبت – أو كادت تتغلب – فيه نغمة الديمقراطية على ما عداها .

فالمبادئ التى أثبتت وجودها فى عالم الظلمات الحالكة ، قادرة على أن تثبت فعاليتها بشكل أفضل فى وقت خفت فيه حدة هذه الظلمات .

يرى بعض المعارضين لمبدأ سيادة الدين على توجيه وتنظيم الحياة فى المجتمع أن أساليب الحياة قد تغيرت تغيراً جذريًّا ، بحيث أصبح من المتعذر تطبيق مبادئ وتعاليم العصور القديمة فى المجتمع المعاصر ؛ **إذ كيف يمكن أن يتعامل إنسان العصر الحديث بأسلوب يتنافى مع طبيعة حياته المعاصرة ؟ وكيف يخضع الإنسان فى القرن الواحد والعشرين لأحكام صيغت لتنظيم حيان إنسان القرون الأولى** ، حيث البداوة والبساطة وعدم التعقيد ؟ وبالإضافة إلى ذلك فإن ماكان مقبولاً لدى المجتمعات البدائية ، فإنه أصبح غير مستساغ لدى الإنسان المعاصر ، بل إن من القضايا التى كانت من المسلمات الأولية التى لا تقبل الشك فى الماضى ترفضها العقول الآن رفضاً باتًّا ، ولا تتجاوب معها المشاعر والأحاسيس ، لأنها لا تتفق مع درجة الحضارة الحالية ، ولا تلبى مطالب الحياة المعاصرة ، ولا تتناغم مع معطيات العصر ، بل تنفر منها ولا تستسيغها .

وينقسم الرد على هذه الحجج إلى قسمين : قسمٌ يتعلق بقضية المتغيرات ، والقسم الآخر يتناول الركائز التى تقوم عليها الحضارة ، ويبنى عليها تقدم الأمم والشعوب .

أما قضية المتغيرات ، فإنه مما لاشك فيه أن الله خلق الكون ، وجعل الحركة مبعث الحياة فيه ، فلو توقفت هذه الحركة انعدمت الحياة كلية . ومن لوازمها التغير الدائم ، إذ لا يستمر شيء على وجه الأرض على حالة واحدة فى لحظتين ، بل هو فى تفاعل مستمر وتغيير مطرد ، ولهذا نرى المجتمعات التى لا تدرك هذا القانون الإلهى يصيبها الشلل عندما تبطئ حركتها ، أو تتجاهل حتمية الحركة التى هى أساس التطور والتقدم ، ومنبع الرقى وبناء الحضارات .

ولما كان هذا المبدأ هو أساس التقدم المطرد ، فإن من المحتم ألا يبقى مظهر من مظاهر الحياة ثابتاً ، وإلا كان عائقاً يعوق سير الحياة فى مجراها الطبيعى ، لذا كان لابد للإنسان أن يغير فى أسلوب حياته كى يتلاءم مع سنة التطور ، ويعدل من قوانينه لتنسجم مع صور الحياة المتجددة ، وتلبى احتياجات المجتمع ، التى تنشأ عن التفاعلات المستمرة فى الظواهر الاجتماعية ، فإن تقاعس أبناء الأمة عن القيام بهذا العمل ، أو اعتقدوا أن ما خلفه الأجداد لهم أمر لا ينبغى تغييره ، لأنه من الأمور المقدسة ، التى لا يجوز محوها أو الاستغناء عنها أو تعديلها ، فقد حكموا على أنفسهم بالجمود ، وضربوا بينهم وبين التقدم سياجاً يحول بينهم وبين مشاركتهم فى بناء الحضارة العالمية .

ولكن لا ينبغى أن يفهم المرء من هذا القانون الكونى أن كل شيء فى حياة المجتمع فى حالة تغير وتجدد مستمر ، لأن ذلك يؤدى إلى الاضطراب وعدم الاستقرار ، فللنظم والقوانين المتغيرة جوانب ثابتة لا تتغير حتى يكون للحياة استقرارها . كما أن لحياة الناس وسلوكهم الاجتماعى أسساً لا تتغير ، ومبادئ لا تتبدل ؛ إذ لو خلت الحياة من عناصر ثابتة ومبادئ مستقرة لأصيب المجتمع بحمى التغير والتبديل المستمر الذى لا يهدأ ولا يستقر ، فترتبك الحياة وتضطرب ، وتختلط الأمور وتتشابك ، فتقع العقول فى حيرة ، وتصاب الأمة بالشلل ؛ إذ تعجز عن تحديد مفاهيم ما يدور حولها ، فما كان بالأمس صالحاً أصبح اليوم طالحاً ، وما تمسكت به فى الماضى القريب لاعتقادها أنه مناسب لحياتها ، تستنكره اليوم وتنظر إليه بعين الاستهزاء والسخرية .

غير أن قدرة الإنسان تعجز عن وضع مبادئ تحافظ على الاستقرار ، وفى الوقت نفسه لا تعوق التغير الذى تتطلبه حركة التقدم والتحضر ، ولا تمنع التجديد اللازم لمسيرة التطور الحتمى فى محيط الإنسان ، لأنه مهما بلغت كثرة الصور الفكرية فى ذهنه عن الماضى والحاضر فى مجال المتغيرات والثوابت ، فإنه لا يستطيع معرفة المتغيرات المستقبلية بصورة تمكنه من وضع ما يلائمها فى القوانين التى تنظم حياة المجتمع وتحدد سلوك أفراده ، فإن استطاع التنبؤ بما يحدث على الساحة الاجتماعية فى المستقبل القريب استنتاجاً من الظواهر المشاهدة ، فلن يكون تقديره سليماً بالنسبة لما يحدث بعد قرنين أو ثلاثة قرون ، فالعقل البشرى عاجز عن أن يضع قوانين ونظماً ترتكز على مبادئ كلية ثابتة لا تتغير ، حتى يكون للحياة استقرارها ، وفى الوقت نفسه تسمح بالتغيير اللازم لحركة التقدم والرقى ، لأن إمكاناته الذهنية مرتبطة بعصره ، ومحددة بإقليمه ، لذا كان لابد لتحقيق هذين العنصرين — وهما : الثبات فى المبادئ الكلية ، وإمكانية التغيير فى التفاصيل الفرعية لمواجهة التغير المستمر — من أن تكون قدرة واضع هذا القانون غير محددة الزمان والمكان ، ليستطيع وضعه كاملاً دون أن يصيبه خلل أو ضعف ، أو يطرأ عليه فى وقت ما عدم ملاءمته للظروف المتغيرة ، ولا يقدر على ذلك إلا الله سبحانه وتعالى .

ولهذا وضع الله تشريعات تضمنت قواعد كلية تصلح لكل الأزمنة والعصور ، وتتمشى مع ما ينبغى أن تكون عليه الحياة من الاستقرار ، وتتفق مع الظواهر التى يشترك فيها جميع الأجناس البشرية . أما التفاصيل والتفريعات فقد تركها الله لعقل الإنسان يستخلصها حسب عصره وبيئته ، ويستنتجها طبقاً لمتطلبات ظروفه المحيطة به ، بحيث يلبى احتياجات العصر ، وفى الوقت نفسه لا تخرج عن الخط الرئيسى الذى رسمه الإسلام كمبدأ عام يلتزم به الجميع ، أو كدستور يتخذه الناس قاعدة أصلية للتشريع ، ينبثق عنها كل ما يقررونه من قوانين ، وما يرسمونه لأنفسهم من لوائح ونظم .

ويكفى نظرة واحدة إلى ما يشغل المجتمعات من قضايا كبرى — وهى على سبيل المثال لا الحصر : الشورى فى مجال الحكم ، وحرية النقد فى جميع مجالات الحياة ، وقضية المساواة بين الناس على أساس القدرة الذاتية لا على أساس عرق ، أو لون أو أى مظهر من مظاهر الحياة المادية ، والعدل فى توزيع الثروة القومية ، وغير ذلك من الأمور التى تقوم عليها حياة

المجتمعات ، وتؤثر تأثيراً بالغاً فى رقى الأمم والمجتمعات — وموقف الإسلام منها ، تبين أنه جاء موافقاً فيها — وفى غيرها من القضايا الأساسية — لقوانين الحياة ؛ إذ رسم قواعد ثابتة ، وترك التفصيلات والتفريعات للفقهاء ، لتكون مجالاً للاجتهاد والاستنباط ، سعياً وراء الصيغ القانونية التى تلائم بيئاتهم وعصورهم .

وعلى هذا الأساس وجهت الدعوة إلى كل من على وجه الأرض ليدين بالإسلام ، لأنه النظام الذى يوافق طبيعة الحياة وحركتها المستمرة ، ويتلاءم مع ما تتطلبه من قواعد ثابتة ، تقوم عليها المتغيرات كيلا تنهار ، أو تتبدد معالمها وسط هذا السيل الجارف من الأحداث المتجددة .

فمن يتخذ المتغيرات فى الكون وفى الحياة دليلاً على عدم ملاءمة الإسلام للحياة المعاصرة ، لأن معطيات العصر تختلف كلية عما كان موجوداً فى القرن السادس الميلادى ، فإنه لا يعرف خصائص التشريع الإسلامى ، ولا يدرك ركائزه ، لأن المبادئ الأساسية فى حياة المجتمعات البشرية لا تتغير ، وتلك هى ما نصت عليها الشريعة الإسلامية ، أما ما يلائم المتغيرات من الفروع والتفصيلات فقد تركها الإسلام لاجتهاد الفقهاء والمشرعين ، يصوغونها حسب متطلبات العصر وظروف البيئة ، مما أعطى للإسلام صلاحية التطبيق فى جميع العصور ومختلف البيئات .

وما يدعيه المعارضون لتطبيق الشريعة الإسلامية من أن سيطرة الدين تعوق حركة التقدم ، وتعرقل مسيرة الرقى الحضارى ، بما يفرضه "رجال الدين" على الفكر من قيود ، وما يمارسونه — بحكم موقعهم الروحى — من تسلط فكرى على قوى الإبداع والابتكار لدى الإنسان ، مستدلين على صحة رأيهم بما حدث فى أوربا فى عصر النهضة ، إذ لم يتخلص الأوربيون من بناء حضارتهم إلا بعد أن تخلصوا من سيطرة الكنيسة ، وتحرروا من أفكار رجال الدين التى كانت تحرم عليهم كل جديد ، وتمنعهم من ممارسة النقد ، وإلا حكم عليهم بالكفر والزندقة ، فإن هذا الادعاء يحتاج إلى وقفة متأنية نناقش فيها بهدوء ما علق فى أذهان هؤلاء الناس عن التسلط الدينى ، وتحكم المؤسسات الدينية فى حركة الفكر ومسار الحضارة .

لم يعط الإسلام أحداً — مهما كان مركزه — الوصاية فى الفكر على الآخرين ، كما كان وضع البابا فى المجتمع المسيحى قبل عصر النهضة ، كما أنه لم يبرئ أحداً من الخطأ — أو بالتعبير

الاصطلاحى : لم يعصم أحداً من الخطأ — بحيث يفرض رأيه على المجتمع ، بحجة أنه لايجوز نقده ، لأن النقد لا يوجه إلا لمن يخطئ ، وما دام خطؤه مستحيلاً ، فنقده جريمة يعاقب عليها من يتجرأ على مخالفته ، كما هو وضع البابا بالنسبة للمسيحيين . فإذا انتفت الوصاية الفكرية فى الإسلام ، فإنه يحل لكل فرد فى ظله أن يفكر بحرية ، ويعبر عن تفكيره دون حجر عليه ، ومن غير قيود تفرض على حرية التعبير عن رأيه . وكان لمبدأ انتفاء العصمة عن الإنسان أثر فى اتساع حركة النقد ، إذ أنه أجاز نقد أى فكر مهما كان مركز صاحبه ، فليس هناك من يتمتع بحصانة ضد الآراء المخالفة له ، حتى وإن علا شأنه فى المناصب الروحية ، فتقلد أعلى المناصب الرسمية ، أو تربع فى مقام من يعتقد العامة فى قداسته ، لقربه — حسب ما يعتقدون — من صاحب الرسالة نسباً أو علماً ، أو تقوى وصلاحاً .

فإذا نظرنا إلى ركائز النهضة فى أى مجتمع إنسانى ، لوجدنا أن حرية الفكر — وعدم الوصاية عليه — تحتل المركز الأول ، لأن استمرار التقدم لا يتحقق إلا إذا كان المجتمع قادراً على التجديد والتطور فى الفكر ، وفى ظروفٍ تمكنه من معرفة الصالح من الطالح ، وتضمن له حرية تطبيق ما يساعده على دفع [٨٤] عجلة التقدم إلى الأمام ، ويعينه على استمرار الفاعلية فى البناء والرقى . ولما كان الإسلام قد هيأ للمسلم هذه الظروف — بما قرره من مبدأ حرية الفكر لكل إنسان ، وبما بينه للناس من عدم وجود إنسان معصوم من الخطأ — فإن ما يدعيه المعارضون من أن تطبيق الشريعة الإسلامية يعوق حركة التقدم ، ويعرقل مسيرة الرقى والحضارة ، يصبح غير قائم على دليل سليم ، بل إن النصوص تكذبه ، وروح مبادئ الإسلام ودعائمه تنكره ؛ فهناك آيات عدة تدعو إلى البحث والنظر والاستكشاف ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ﴿٢٠﴾ ﴾ [العنكبوت : ٢٠] ، وقوله : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾ ﴾ [الغاشية : ١٧ — ٢٠]

لم يحجر الإسلام على الفكر ، حتى ولو أدى إلى الكفر به ، فلم يجبر أحداً على اعتناق ما يرفضه ، فقد قال الله تعالى : ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الكهف : ٢٩] ، وقال : ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ ﴿٢٥٦﴾ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] ، ومما لاشك فيه أن ديناً يدعو إلى النظر والبحث ، ويعطى الحرية للإنسان فيما يعتقد ، لا يمكن أن يكون حجر عثرة فى طريق التقدم ، بل يدفع الإنسان دفعاً إلى الإسراع فى البناء والرقى ، بما هيأ له من ظروف الحرية فى الفكر والتعبير .

ومما يزيد هذا الجانب وضوحاً أن الإسلام لم يُلْزِم المسلم بالعبادة إلا بمقدار ما يؤهله لعمارة الأرض ، يقول تعالى : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴿٦١﴾ ﴾ [هود : ٦١] ، ولا تكون العمارة إلا نتيجة للعمل والإنتاج ، وظاهرة من ظواهر الرقى والتقدم .

فليست العبادة فيه مقصودة لذاتها ، بل لما يترتب عليها من تأهيل الفرد على نحو يجعله قادراً على الخلق والإبداع ، ومُهَيَّئاً للتأثير والتأثر فى مجال الحضارة ، تأمل قوله تعالى : ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ ﴿٦﴾ ﴾ [المائدة : ٦] ، فالطهارة لها جانبان : ظاهرة ، وباطنة ، فمعالمها الظاهرة هى أن يبدو الإنسان جميل الهيئة ، حسن الهندام ، مرتباً فى كل ما يتعامل به ، منسجماً مع من حوله .

أما الوجه الآخر من الطهارة فهو : أن يكون حسن الخلق ، طاهر القلب ، نقى السريرة ، لا يخدع أحداً ، ولا يحقد على إنسان ، يحب لأخيه ما يحب لنفسه . ولا شك أن الجانب المعنوى — وهو الباطنى — إذا التقى مع القدرة والعطاء ، فإن إنتاجه فى مجالات الحياة المختلفة هو قاعدة الرقى والحضارة ، وتلك هى التى تظهر آثارها على الإنسان .

ومن هنا ينبغى على المعارضين لتطبيق الشريعة الإسلامية أن يضعوا نصب أعينهم الحقائق التالية :

أولا : يدعو الإسلام إلى العمل فى المجال الدنيوى ، فلا رهبانية فى الإسلام ، فمن يدعى أن التواكل والإهمال فى المجال الدنيوى من سمات الإسلام ، بحجة أنه يطلب من المسلم أن يكثر من العبادات ولو على حساب الإنتاج ، فليس هذا صحيحاً ، فقد قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴿١٠﴾ ﴾ [الجمعة : ١٠] ، ولا يوجد أبلغ من هذا فى الحث على العمل الدنيوى .

ثانياً : بَيَّن الإسلام أن غاية وجود الإنسان هو استعمار الأرض ، ولا يتحقق الاستعمار فيها إلا بالرقى والتقدم ، فمن يكن غاية وجوده بناء الحضارات ، فلا ينبغى أن يقف سلبيًّا فى ساحة معركة البناء والتقدم ، فضلاً عن إعاقة حركة التقدم وعرقلة المسيرة الحضارية .

ثالثاً : لم يحرم الإسلام الاستمتاع بنتاج الحضارة ، طالما لا ينتج منه ضرر ، بل إنه أنكر قول من يحرمون ذلك ، فقال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [الأعراف : ٣٢] ، بل أمر الإنسان أن يستمتع بما فى الدنيا من طيبات ، فقال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ ﴾ [البقرة : ١٧٢] ، فمن يرى حرمة استخدام ما تنتجه الحضارة ، فلا ينبغى أن ينسب رأيه إلى الإسلام ، لأن نصوص القرآن الكريم لا تحرم التعامل مع أى شيء تنتجه الحضارة ، إلا إذا ترتب عليه ضرر للفرد ، أو فساد فى المجتمع .

وعليه فمن يعرف هذه الحقائق ، فليس له أن يعارض فى تطبيق الشريعة الإسلامية ، اعتماداً على ما شاع بين العامة — وكثير من المثقفين أيضاً — من أن الإسلام يعرقل مسيرة الحضارة ، أو يحد من سرعة عجلة التقدم . فقد أصبح واضحاً الآن مدى تأثير العقيدة فى دفع ركب الحضارة ، فلو استُخْدِمت فى قيادة الأمة ، لأسرعنا الخطى على طريق البناء الحضارى .

وليس موقف الإسلام من قضايا الحرية والديمقراطية والحضارة ، هو كل ما يجعله صالحاً لكل زمان ومكان ، ومناسباً لكل البيئات والمجتمعات ، بل إن منهجه كله — سواء فى مجال السياسة والحكم ، أو فى أروقة الاقتصاد والمال ، أو فى قاعات البحث والدراسة ... و .... و ... الخ — وُضِعَ على أساس عدم التقيد برقعة زمنية أو مكانية ؛ إذ جعل الله الإنسان فى هذا كله محور مبادئه وقواعده ، وهدف أوامره ونواهيه ، وغاية تطبيق أحكامه وتشريعاته ، فلم يكن ما فيه من عقائد وعبادات وأخلاق وأحكام إلا للعناية بالإنسان ، والمحافظة عليه ، حتى لا تدمره عواصف الضلال والبهتان ، ولا تهدم كيانه ، وتمحو ذاته ريح الحقد والعدوان ، ولا تزلزل أركان مجتمعه ، وتُضْعِف بنيانه أنانية فردية : أو عصبية عرقية ؛ فمبادئ العقيدة فى الإسلام متفقة مع فطرة الإنسان ، ولذا فهى منسقة لعواطفه ومشاعره ، ومنظمة لحياته واتجاهاته ، وموجهة لسلوكه وعاداته ، بحيث ينسجم داخلياً مع نفسه ، وخارجياً مع من حوله وما حوله ، فأينما وليت وجهك فى البستان الإسلامى وجدت كل ما فيه من عقيدة وعبادة ، ومعاملات وأحكام فى خدمة الإنسان ، ويؤدى — إن طُبِّق كما أراده الله — إلى تناسق فى نغم الحياة كلها ، ويؤثر تأثيراً إيجابياً فى دفع عجلة التقدم والرقى .